رئيس الوزراء يؤكد حق السلطة الفلسطينية وحدها بحكم القطاع

تقدم في محادثات الدوحة حول غزة .. وترجيح بالتوصل لاتفاق اليوم

من قطاع غزة

«وكالات» : يسعى المفاوضون المجتمعون، الأربعاء، للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في قطاع غزة إذ باتت المباحثات بشأنه في «مراحلها النهائية» بحسب قطر، بعد حرب متواصلة منذ أكثر من 15 شهرا بين إسرائيل وحركة حماس سقط فيها آلاف القتلى.

ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول إسرائيلي قوله أمس إن حركة حماس وافقت على مقترح سلمه المفاوضون القطريون لوقف إطلاق النار في قطاع غزة وإعادة الأسرى. إلا أن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قال إنه «خلافاً لما يتم ترويجه حماس لم تسلم ردها».

من جهتها ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن «الموافقة جاءت من حماس وصفقة غزة في طريقها للتوقيع»، مضيفة أن «حماس فحصت خرائط انسحاب إسرائيل تدريجيا من غزة».

كما نقل موقع أكسيوس الإخباري الأمريكي عن مسؤول إسرائيلي تأكيده وجود «تقدم إيجابي في محادثات الدوحة»، مضيفا: «قد نصل إلى اتفاق غزة الخميس»، كما أكد أن «محمد السنوار أعطى موافقة على الصفقة».

أما هيئة البث الإسرائيلية فقد قالت إنه «قد يتم التوقيع على صفقة غزة أمس في الدوحة»، بينما ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دعا الحكومة المصغرة لاجتماع غداً الخميس.

وفي وقت سابق من أمس كان مسؤول إسرائيلي قد قال إن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لا يزال يجري مشاورات مع وزير الدفاع يسرائيل كاتس والوفد المفاوض بشأن صفقة غزة. ونفى المسؤول الإسرائيلي أن يكون تأخير حماس في الرد سببه عدم تسليم خرائط الانسحاب.

وكانت مصادر «العربية» و«الحدث» أكدت أن حماس لا تزال تراجع بعض بنود مقترح الصفقة، وطلبت مهلة ساعات للرد. وقال مسؤول في حماس لـ«رويترز» إن الحركة لم تسلم ردها لأن إسرائيل لم تقدم خرائط الانسحاب.

لكن بدأ الطرفان يستعدان للصفقة رغم هذا الجدل.. حماس بدأت تقسيم الأسرى لمجموعات، تمهيدا لتنفيذ اتفاق الهدنة، بحسب مصادر «العربية» و«الحدث»، التي كشفت أن الحركة بدأت التنسيق مع الوسطاء والصليب الأحمر حول تسلم الأسرى.

وأشارت المصادر إلى أنه تم نقل الأسرى حاملي الجنسية الأمريكية إلى أماكن آمنة تمهيدا للاتفاق.

أما نتنياهو فاجتمع بعائلات المحتجزين، وقال إنه مستعد للذهاب لوقف طويل الأمد لإطلاق النار من أجل استعادتهم جميعهم، مضيفا أن أي انتهاك لوقف إطلاق النار سيقابل برد قاس وقوي ونوعي من القتال.

وقبل أيام قليلة من عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في 20 يناير، تكثفت المباحثات غير المباشرة في الدوحة من أجل التوصل إلى هدنة مصحوبة بالإفراج عن المحتجزين في قطاع غزة منذ هجوم حركة حماس على إسرائيل في السابع من أكتوبر 2023 الذي تسبب بالحرب.

وفيما يستمر الطرفان في وضع الشروط، حثهما الرئيس الأمريكي جو بايدن، والمصري عبدالفتاح السيسي خلال اتصال هاتفي، الثلاثاء، على إبداء «المرونة اللازمة» في المفاوضات للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة، وفق المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية محمد الشناوي.

وقالت قطر، الوسيط الرئيسي إلى جانب الولايات المتحدة ومصر، إن المفاوضات باتت «في مراحلها النهائية»، وإن العقبات الأخيرة التي تعترض التوصل إلى اتفاق «تمت تسويتها» من دون توضيح ماهيتها.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري «نحن على أمل بأن هذا سيؤدي إلى اتفاق قريبا جدا».

وقال مصدران مقربان من حماس، إن الحركة ستطلق سراح 33 محتجزاً في مقابل إفراج إسرائيل عن نحو 1000 معتقل فلسطيني في المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار. وأفاد أحد المصدرين بأن الإفراج عنهم سيتم «على دفعات، بدءا بالأطفال والنساء».

وقال قيادي في حركة الجهاد الفلسطينية، الأربعاء، إن وفدا قياديا رفيع المستوى من الحركة وصل إلى الدوحة، الثلاثاء، للمشاركة في المفاوضات النهائية بشأن اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة.

كما قال القيادي لوكالة فرانس برس «المشاورات بين الفصائل ما زالت جارية، المباحثات في المرحلة الراهنة تتركز حول آليات تنفيذ الاتفاق وأسماء الأسرى الفلسطينيين الذين تشملهم صفقة التبادل».

وأكد المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية ديفيد منسر، أن إسرائيل تسعى إلى إطلاق سراح 33 محتجزا خلال المرحلة الأولى، وأنها مستعدة لإطلاق سراح «المئات» من المعتقلين الفلسطينيين.

وخطف 251 شخصا في الهجوم الذي شنته حركة حماس، ما زال 94 منهم محتجزين في قطاع غزة، فيما أعلن الجيش عن مقتل أو وفاة 34 منهم. كذلك قتل في الهجوم 1210 أشخاص، بحسب تعداد يستند إلى بيانات إسرائيلية رسمية.

في المقابل، قتل أكثر من 46645 فلسطينيا، معظمهم من المدنيين النساء والأطفال، في الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة، وفق بيانات وزارة الصحة في غزة.

وتواصل إسرائيل شن غارات جوية على قطاع غزة حتى صباح أمس.

ومنذ اندلاع الحرب لم يتم التوصل سوى إلى هدنة واحدة استمرت أسبوعا في نهاية نوفمبر 2023، واصطدمت المفاوضات غير المباشرة التي تجري منذ ذلك الحين بتصلب الطرفين.

إلا أن الضغوط الدولية زادت للتوصل إلى وقف لإطلاق النار يترافق مع الإفراج عن المحتجزين الذين لا يزالون في قطاع غزة، خصوصا بعدما وعد دونالد ترامب بتحويل المنطقة إلى «جحيم» في حال عدم الإفراج عن الرهائن قبل عودته إلى السلطة.

وأفاد مسؤول إسرائيلي بأن المفاوضات بشأن المرحلة الثانية من الاتفاق ستبدأ في «اليوم السادس عشر» على دخول المرحلة الأولى حيز التنفيذ.

وأوردت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» أن المرحلة الثانية ستتناول «الإفراج عن باقي الأسرى، الجنود الذكور، الرجال في سن الخدمة العسكرية، وجثث المحتجزين الذين قتلوا».

وأعربت حماس عن أملها في أن «تنتهي هذه الجولة من المفاوضات باتفاق واضح وشامل».

وقال مسؤول في الحكومة الإسرائيلية، الثلاثاء «إننا قريبون من الهدف، لكننا لم نبلغه بعد»، لكنه شدد على أن إسرائيل لن تغادر غزة طالما لم يعد جميع المحتجزين «الأحياء والأموات».

وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أنه سيسمح لإسرائيل بالحفاظ على «منطقة عازلة» في قطاع غزة أثناء تنفيذ المرحلة الأولى.

وأفاد مصدر مقرب من حماس بأن الجيش الإسرائيلي سيبقى على «عمق 800 متر داخل القطاع، في شريط يمتد من رفح جنوبا حتى بيت حانون شمالا».

واقترح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن خلال كلمة ألقاها في واشنطن، الثلاثاء، إرسال قوة أمنية دولية إلى قطاع غزة ووضعها تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي ترفضه مصر تماما.

ورأى كذلك أن على السلطة الفلسطينية المتواجدة في الضفة الغربية المحتلة أن تدير القطاع في المستقبل.

من ناحية أخرى قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد مصطفى، أمس الأربعاء، إنه يجب العمل فورا على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية.

ونقلت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) عن مصطفى قوله، خلال كلمته أمس في الاجتماع الثالث للتحالف الدولي الذي يهدف إلى دعم حل الدولتين الذي تستضيفه العاصمة النرويجية أوسلو، إنه» يجب ألا تحكم أي سلطة غير السلطة الفلسطينية قطاع غزة».

وأضاف أن «اعترافكم بدولة فلسطين خطوة تقودنا نحو تحقيق السلام العادل والدائم، ويوضح أهمية حل الدولتين على الحدود المعترف بها دوليا واحترام الأمن، إن الاعتراف يؤكد أهمية السير نحو العدالة والسلام والحقوق التي يجب دعمها».

وقدر جهود كل الأطراف لتكريس حل الدولتين، قائلا: «نحن في ظلام حالك، فالواقع الفلسطيني تحت الاحتلال صعب بسبب شدة الحال وقسوته، وفشل المجتمع الدول في تأمين الحقوق الأساسية التي تجب صيانتها».

وتابع «إن الشعب الفلسطيني يقع منذ عقود تحت العدوان، ومنذ أكثر من سنة ونصف غزة تحت الإبادة الجماعية، ومنذ توقيع اتفاقية أوسلو والحكومات الإسرائيلية تقوض حل الدولتين وتبني المستعمرات وتدير ظهرها للقوانين الدولية، وتقيد عمل المؤسسات الدولية، وخاصة الأونروا».

ودعا رئيس الوزراء الفلسطيني إلى رفض كل قوانين إسرائيل ضد الأونروا، لأنها تضرب حقوق الفلسطينيين ومبدأ حل الدولتين، وتقضي على أي أمل لتحقيق السلام.

وأضاف: «يجب أن يكون هناك عمل حاسم وجاد، وأن يكون التضامن على المستوى الدولي لإحراز تقدم ملموس لتكريس حل الدولتين لمواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وتطبيق المساءلة وتعبيد الطريق لحل الدولتين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي».

ويعد هذا هو الاجتماع الثالث لـ«التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين»، الذي أعلن إنشاؤه في سبتمبر الماضي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

مرشح ترامب لوزارة الدفاع يتعرض لهجوم شرس من الديمقراطيين

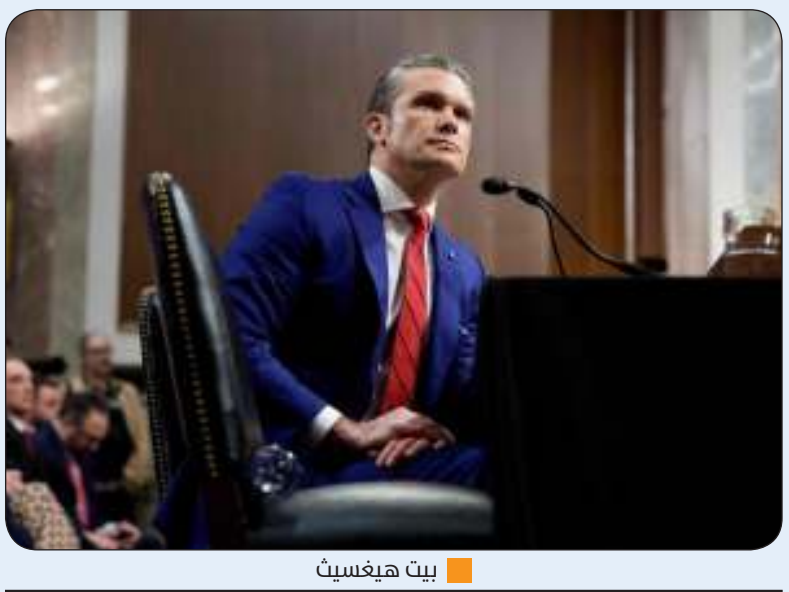
بيت هيغسيث

«وكالات» : تعرض بيت هيغسيث مرشح الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب لقيادة وزارة الدفاع (البنتاغون) -الثلاثاء- لاستجواب شرس من قبل الديمقراطيين في جلسة تأكيد تعيينه، بشأن نقاط عدة أبرزها قلة خبرته ومزاعم بإفراطه في شرب الخمر ومعارضته السابقة لمشاركة النساء في القتال، لكنه خرج سالما من الجلسة بدعم من الجمهوريين.

ويعد هيغسيث، المذيع السابق في «فوكس نيوز» والعسكري المخضرم الحائز على الأوسمة، أحد أكثر الشخصيات المثيرة للجدل التي ترشحت لمنصب وزير الدفاع.

لكنه تمكن من اجتياز الجلسة التي استمرت 4 ساعات دون ارتكاب أي خطأ كبير من شأنه أن يثير نفور الجمهوريين منه، بل نال دعما حاسما من السيناتور الجمهورية جوني إيرنست التي تتمتع بنفوذ كبير في حزبها.

وأشاد عدد من أعضاء اللجنة الجمهوريين بهيغسيث البالغ من العمر 44 عاما، والذي انتقد مبادرات التنوع والمساواة والاندماج بالجيش.

وفي أحدث كتبه تساءل عما إذا كان أعلى جنرال أميركي حصل على الوظيفة لأنه أسود.

وحين سئل عما إذا كان سيقيل رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال سي كيو براون إذا تولى الوزارة، رفض هيغسيث استبعاد ذلك قائلا إنه سيجري مراجعة واسعة النطاق.

وقال أيضا «سيخضع كل ضابط كبير لإعادة التقييم على أساس الجدارة والمعايير والقدرة على القتال والالتزام بالأوامر القانونية المنوط بها».

وقبل ترشيحه، عارض هيغسيث بشدة تولي النساء الأدوار القتالية، لكنه تراجع عن هذا الموقف في الجلسة.

وقال السيناتور جاك ريد، العضو البارز في لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، «سيد هيغسيث، لا أعتقد أنك مؤهل لتلبية المتطلبات الهائلة لهذه الوظيفة».

وأثارت عدة وقائع قلق المشرعين متضمنة مزاعم اعتداء جنسي ضد هيغسيث عام 2017، لكنها لم تفض إلى توجيه اتهامات نفاها بالفعل.

كما اتُهم بالإفراط في شرب الخمور وسوء الإدارة المالية في منظمات قدامى المحاربين.

وتعهد هيغسيث بالامتناع عن شرب الخمر إذا تأكد تعيينه، وقال إنه ارتكب بعض الأخطاء المالية لكنه نفى ارتكاب أي مخالفات.

وقد انتقدت السيناتور الديمقراطية كيرستن جيليبراند تصريحات هيغسيث السابقة حول النساء، قائلة إنه سيضطر إلى تغيير نظرته جذريا إلى اللائي يشكلن 18 في المئة من تعداد الجيش الأمريكي.

ورغم الدعم القوي له من قبل الجمهوريين المؤيدين لترامب، فإن تأكيد تعيين هيغسيث من المرجح أن يكون بهامش ضئيل، مقارنة مع تأييد 93 صوتا مقابل معارضة صوتين لصالح للويد أوستن وزير الدفاع في إدارة الرئيس جو بايدن، و98 صوتا مؤيدا نالها جيمس ماتيس أول مرشحي ترامب لهذا المنصب.

وبعد الجلسة، قالت إيرنست التي توقع خبراء أن تصوت ضد هيغسيث وربما تقنع آخرين بالتصويت ضده، إنها تدعمه لنيل المنصب.

وقالت إيرنست في بيان «لقد اختار قائدنا الأعلى القادم هيغسيث لتولي هذا المنصب، وبعد محادثاتنا والاستماع إلى سكان ولاية أيوا وقيامي بمهمتي كعضو بمجلس الشيوخ، سأدعم اختيار الرئيس ترامب لمنصب وزير الدفاع».

وعندما سئل عن التصريحات المعارضة لمشاركة النساء في القتال، أشار هيغسيث إلى ضرورة إلغاء الحصص المخصصة للأدوار في الخطوط الأمامية. وقد ردت الديمقراطية جيليبراند بأن مثل هذه الحصص غير موجودة.

كما هاجمت السيناتور الديمقراطية تامي داكوورث، وهي عسكرية سابقة فقدت ساقيها في القتال بالعراق، هيغسيث بدعوى نقص معرفته بالسياسة الخارجية وافتقاره إلى الخبرة الإدارية.

وقالت «تقول إنك مهتم بالحفاظ على قوة قواتنا المسلحة.. فلا يجوز أن نخفض المعايير من أجلك. أنت يا سيدي غير مؤهل لتولي هذا المنصب».

وإذا تم تأكيد ترشيحه، فقد يتمكن هيغسيث من تنفيذ وعود ترامب بالتخلص من الجنرالات الذين يتهمهم بالسعي إلى تطبيق سياسات التنوع في الجيش.

غروندبرغ يدعو الأطراف اليمنية للابتعاد من عقلية الحرب إلى عقلية السلام

المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ

«وكالات» : أكد المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، يوم الثلاثاء، أن خارطة الطريق الأممية «تظل مسارًا قابلاً للتطبيق» نحو وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، ومعالجة التدابير الاقتصادية والإنسانية وبدء عملية سياسية.

واختتم غروندبرغ زيارته إلى العاصمة السعودية الرياض، عقد خلالها اجتماعات مع رئيس الوزراء اليمني أحمد بن مبارك، ووزير الخارجية شائع الزنداني.

وقال مكتب المبعوث، في بيان، إن غروندبرغ التقى أيضًا بكبار المسؤولين السعوديين، وسفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

وعلى مدى الأيام الماضية، زار مبعوث المنظمة الدولية كلا من مسقط وصنعاء وطهران، ضمن تحركاته لتعزيز فرص السلام في اليمن.

وركزت مناقشات غروندبرغ في الرياض على التطورات في اليمن والمنطقة، وتأثيرها على عملية السلام اليمنية، وفق البيان.

وقدم خلال اجتماعاته إحاطة حول أنشطته مؤخرًا، والحاجة إلى التهدئة الفورية والتركيز على الحوار البناء لتمهيد الطريق لعملية سياسية يمنية، كما ركزت المناقشات على التحديات الاقتصادية والحاجة إلى التعاون بين الأطراف لاتخاذ خطوات نحو الاستقرار الاقتصادي وتخفيف معاناة الشعب اليمني.

وقال غروندبرغ من الرياض: «يتعين علينا اغتنام كل فرصة متاحة لتوفير مستقبل سلمي ومستقر لليمنيين. إن الوضع الراهن غير مستدام ويجب على جميع الأطراف أن تبتعد عن عقلية الحرب إلى عقلية السلام».

وفي اجتماع مع سفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، شكر غروندبرغ الدول الدائمة العضوية على دعمها المستمر لجهوده، مؤكدًا أن وحدة المجلس أمر بالغ الأهمية للمضي قدمًا نحو حل سلمي وشامل للصراع في اليمن.

استقالة وزيرة بريطانية بسبب التحقيقات مع خالتها في بنغلادش

وزيرة الدولة البريطانية للخدمات المالية توليب صديق

«وكالات» : استقالت الوزيرة البريطانية توليب صديق، الثلاثاء، من حكومة كير ستارمر بعد ورود اسمها في تحقيقات في بنغلادش حول فساد خالتها رئيسة الوزراء السابقة الشيخة حسينة.

وأكدت توليب صديق وزيرة الدولة البريطانية للخدمات المالية في رسالة استقالتها أنها تصرفت «بشفافية كاملة»، معتبرة أن بقاءها في منصبها سيصرف الأنظار عن عمل حكومة حزب العمال.

وفي نهاية ديسمبر ، أعلنت لجنة مكافحة الفساد في بنغلادش، فتح تحقيق في اختلاس الشيخة حسينة وعائلتها 5 مليارات دولار في إطار صفقة لبناء محطة للطاقة النووية مع روسيا، وأعلنت يوم الاثنين فتح تحقيق آخر ضد الشيخة حسينة وأقاربها، في قضية الاستيلاء على أراض في ضواحي العاصمة دكا

ومن بين المشتبه بهم في هذه الملفات ابنة أخت الشيخة حسينة، توليب صديق، وأمر محققون في قضايا غسيل الأموال في بنغلادش البنوك الكبرى في البلاد بالافصاح عن تفاصيل معاملات صديق، ضمن التحقيق.

وقالت صديق في خطاب استقالتها إنها تصرفت «بشفافية كاملة»، وشدّدت على أن «ولاءها كان وسيظل دائما» لحكومة حزب العمال و»برنامج التجديد والتحول الوطني الذي شرعت فيه». وقالت: «لذلك قررت الاستقالة من منصبي الوزاري».

وشكر ستارمر، صديق على عملها، وقال: «لم يعثر على أي دليل على مخالفات مالية من جانبك»، وأضاف «أقدر أنه بهدف وضع حد للتشتيت المستمر عن تنفيذ أجندتنا لتغيير بريطانيا، اتخذت قراراً صعباً وأريد أن أوضّح أن الباب مفتوح أمامك للتقدّم».

وبالإضافة إلى منصبها الوزاري، تشغل صديق منصب نائب عن إحدى دوائر لندن.

وكشفت صحف بريطانية في مطلع يناير (كانون الثاني) أن توليب صديق، كانت تعيش في شقة في لندن حصلت عليها من رجل أعمال مرتبط بحزب رابطة عوامي، حزب الشيخة حسينة. وأشير إلى أنها عاشت في السابق في شقة بلندن اشتراها محام دافع عن خالتها.

وذكرت صحف أن صديق وعائلتها حصلوا على عقارات أخرى عديدة في لندن أو استخدموها بعدما اشتراها أعضاء في حزب «رابطة عوامي» أو شركاء لهم.